مـــصـــر

بعد الدستور.. معركة جديدة في مصر

مارينا أوتاواي

باحث في مركز وودرو ويلسون الدولي

ملخص:

لم تنه الموافقة على الدستور المصري الجديد المثير للجدل، العملية الانتقالية التي بدأت مع سقوط الرئيس حسني مبارك في فبراير 2011. بل إنها نقلت الصراع على السلطة بين النخبة الإسلامية الجديدة في البلاد والعلمانيين الذين حكموا مصر لعقود. ستجري الانتخابات البرلمانية الجديدة خلال الشهرين القادمين، وإذا تمكنت الأحزاب العلمانية من الحصول على نتائج مشرفة، حتى وإن لم تحصل على الأغلبية، فسيكون هناك أمل في أن الانتقال سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى نتيجة ديمقراطية. لكن إذا تكبدت الأحزاب العلمانية هزيمة ساحقة، كما حدث في أوائل عام 2012، فربما ستنتقل المعركة إلى الشوارع، وبنتائج غير متوقعة.

إن الموافقة على الدستور المصري الجديد بنسبة 64 ٪ في استفتاء شارك فيه ثلث الناخبين فقط، ينذر بمعركة طويلة الأمد بين الإسلاميين المهيمنين على السلطة والمعارضة العلمانية في الأشهر القادمة. وبعيدا عن وضع حد للفترة الانتقالية التي بدأت بتنحي الرئيس حسني مبارك في فبراير 2011، والموافقة على الدستور، تبدأ معركة جديدة من شأنها أن تحدد ما إذا كان يمكن لمصر أن تشهد استقرارًا في ظل عملية سياسية طبيعية نحو التحول الديمقراطي، وحكومة تخضع لمراقبة قوية من المعارضة، ويلتزم كلا الجانبين بالدستور والقانون. وإما فإن البديل؛ هو استمرار الفوضى كما حدث في الأشهر القليلة الماضية، وتواصل المظاهرات الحاشدة، ونشوب معارك عنيفة في الشوارع، بين الجانبين الذين ينكران شرعية بعضهما البعض، وسيتم تجاهل القانون، واتخاذ خطوات تعسفية، تحت مسمى الضرورة الثورية. لكن إذا اندلعت المواجهات في الشوارع، فلن تكون تكرارا للثورة التي أسقطت الرئيس السابق حسني مبارك، ولن تكون معركة بين متظاهرين مثاليين يسعون إلى تحقيق الديمقراطية والكرامة الإنسانية ضد نظام استبدادي ومتحجر. لم تعد هناك وحدة هدف بين المصريين، كما

رؤية تركية
2013 - 5
56 - 51

كان في الأسابيع الأولى من الثورة المصرية. ما يجري الآن هو صراع على السلطة بين القوى الإسلامية والعلمانية.

إذا اندلعت المواجهات في الشوارع، فلن تكون تكرارًا للثورة التي أسقطت الرئيس السابق حسني مبارك، ولن تكون معركة بين متظاهرين مثاليين يسعون إلى تحقيق الديمقراطية

ولن تحسم الموافقة على الدستور الجديد نتيجة المعركة. فمن وجهة نظر ديمقراطية بحتة، يلاحظ أن هناك عيوب في الدستور، ولكنها ليست كثيرة، والأهم أنها ليست العيوب الجسيمة التي تشجبها المعارضة العلمانية. فمثلا؛ إنها لا تحتوي على مواد تحد من حقوق المرأة، ولا مواد تعيق حرية تشكيل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، أو نشر الصحف. وليست هنك مواد تدق ناقوس الخطر في مؤسسات الدولة: النظام الذي يؤسسه الدستور، هو نظام رئاسي أكثر من كونه، نظام مختلط، تكون السلطة التنفيذية فيه، مشاركة بين الرئيس المنتخب ورئيس الوزراء الذي يدعمه البرلمان. عمومًا صلاحيات الرئيس تم تعريفها بوضوح وبشكل بعيد عن الديكتاتورية، والأهم أنه لا يمكن العبث بالبرلمان وغيره من المؤسسات. فالخطوط العريضة التي رسمها الدستور تندرج كليا ضمن المعايير الديمقراطية. ويجدر بنا أن نتذكر أن قوى المعارضة التي تقول الآن، أن الدستور يخلق ديكتاتورية، كانت ترى قبل بضعة أشهر فقط أنه لا يمكن أن تُحكم مصر إلا برئاسة قوية.

لكن هناك بعض المواد في الدستور تنذر بالخطر، ولم تناقشها المعارضة: فهناك تقييد لحقوق العمال، وبينما ينص الدستور على "حرية الاعتقاد"، وهو حق لا يجوز انتهاكه، يُلاحظ أنه يحد من حرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة أماكن العبادة "للأديان السماوية"، الإسلام والمسيحية واليهودية؛ وثمة مادة أخرى توضح أن الإسلام يعني المذاهب السنية فقط ويتجاهل حقوق الشيعة والبهائيين. ولم تركز أحزاب المعارضة على هذه المذاهب، بل ركزت فقط على المسيحيين. لقد كان من الأحرى أن تكون هذه المواد وغيرها من المواد محور الجهود المبذولة، لتعديلها قبل عرض الدستور للاستفتاء لكن الاتهامات، التي تقول أن الدستور يضع قيودا على الحقوق المدنية والسياسية ويميز ضد المرأة، أو أنه يحول مصر إلى دولة دينية، هي ببساطة اتهامات غير واقعية.

جوهر المشكلة من وجهة نظر المعارضة العلمانية، هي مادة لا يستطيع أحد أن يناقشها علنا. فبعد الإعلان عن الالتزام بمبادئ الديمقراطية، نصت المادة 6 على أنه "لا يجوز تشكيل أي حزب سياسي يميز على أساس العرق أو الجنس أو الدين" بالتأكيد إنها ليست اعتراضية. ففي دستور عام 1971 كانت المادة 5، مماثلة لهذه المادة، وعلى هوى القوى العلمانية: وتنص على أنه "لا يجوز... مباشرة أى نشاط سياسى أو قيام

أحزاب سياسية على أى مرجعية أو أساس دينى، أو بناءًا على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل". وفي ظل دستور عام 1971، كانت جماعة الإخوان المسلمين منظمة غير قانونية، ولم يكن من الممكن تسجيل حزب الحرية والعدالة. بل حتى إن إلغاء دستور عام 1971 لم يمنع محاولات القوى العلمانية من اللجوء إلى المحاكم لحل حزب الحرية والعدالة بوصفه منظمة غير دستورية.

لا شك أن الموافقة على الدستور الجديد ستجعل تلك الدعاوى واهية، وستحبط آمال المعارضة العلمانية في استمرار اللجوء للمحاكم لمنع صعود الإسلاميين، كما حاولوا مرارا وتكرارا. لقد ندد العديد من المراقبين بحكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في يونيو، والذي ينص على عدم دستورية مجلس الشعب المنتخب ديمقراطيا وقرار حله، واعتبروه انقلاب قضائي. وعلاوة على ذلك، قضت محكمة أخرى، على أسس قانونية واهية، بحل الجمعية التأسيسية التي شكلها مجلس الشعب. ثم تم تشكيل جمعية تأسيسية ثانية في شهر يونيو، بعد مساومات بين القوى السياسية، لكن لم يستسيغها العلمانيون أيضا وكانت على وشك أن تحلها المحاكم مرة أخرى. لكن جاءت محاولة الرئيس مرسي لحماية الجمعية التأسيسية من الحل، من خلال تعزيز صلاحياته، حتى لا تتمكن المحاكم من حلها، وهو ما أدى إلى نشوب اشتباكات في الشوارع، سبقت عملية الاستفتاء على الدستور. وقد قابل الرئيس تجاوزات المحاكم بتجاوزات أخرى.

وبعد المصادقة على الدستور، لم يعد بإمكان المعارضة العلمانية التعويل على المحاكم لمواجهة انتصارات الإسلاميين. كما لم يعد بإمكانها أن تعول على دعم المؤسسة العسكرية، التي عادت إلى ثكناتها منذ الخلافات السياسية في أغسطس. خاصة وأن الدساتير الجديدة لا تحصنها ضد الرقابة المدنية. يمكن للمعارضة العلمانية الارتكاز فقط على الدعم السياسي الذي تستطيع تحقيقه في الانتخابات البرلمانية المقبلة، وإذا فشلت في ذلك، ستعود إلى الشوارع.

لم يكن أداء المعارضة في الانتخابات مشجعا حتى الآن، لكن الوضع حاليا يبدو أقل قتامة مما كان عليه قبل بضعة أشهر. في الانتخابات البرلمانية التي جرت على مدى عدة أسابيع في أواخر عام 2011 وأوائل عام 2012، تكبدت الأحزاب العلمانية هزيمة ساحقة على يد حزب الحرية والعدالة، والأهم بشكل غير متوقع، هو صعود الأحزاب السلفية التي شكلت مع حزب الحرية والعدالة حوالي 70 في المئة من إجمالي الأصوات. ولكن حدث تحسن بطئ منذ ذلك الحين. وفي الانتخابات الرئاسية، فازت الأحزاب الإسلامية بمقعد الرئاسة بفارق ضئيل، على الرغم من أن محمد مرسي خاض الجولة الثانية ضد أحمد شفيق، الذي يعد من بقايا النظام القديم. وعلى الرغم من أن الاستفتاء على الدستور منح الإسلاميين شعورا بالانتصار، إلا أن حقيقة أن ثلثي الناخبين لم يشاركوا في التصويت، يجعل هذا النصر غير مقنع.

مارينا أوتاواي

لا شك أن أداء الأحزاب العلمانية في الانتخابات المقبلة، المقرر تنظيمها في غضون شهرين وفقا للدستور، سيحدد المسار السياسي لمصر في المستقبل القريب. لكن إذا تكبدت القوى العلمانية هزيمة ساحقة كما حدث قبل عام، فسيهيمن على البلاد رئيس وبرلمان إسلاميين، وسوف تنزلق مصر نحو الحكم الاستبدادي بلا جدال، بغض النظر عما ينص الدستور عليه. وبالتالي فإنه من الضروري، أن تحقق المعارضة نتائج مقنعة في الانتخابات، حتى لو لم تحقق فوزا.

لكن لسوء الحظ، هناك الكثير من العقبات أمام المعارضة. إنها مفتتة، وقد باءت كافة الجهود المبذولة لتشكيل تحالفات بالفشل مرارًا وتكرارًا، لأن القادة من مختلف الفصائل، يعنيهم في المقام الأول منافسة بعضهم البعض، أكثر من مواجهة الإسلاميين. وأخيرا في معركة الدستور، نجحت قوى المعارضة في توحيد صفوفها في جبهة الإنقاذ الوطني، ولكن سنرى ما إذا كان قد كتب لها البقاء على قيد الحياة، أو أن أطرافها سيبدأون في التنافس بين بعضهم البعض في الانتخابات، كما فعلوا في عام 2012. وحتى لو لم تتفكك، فإنها تفتقر إلى وجود تنظيم على أرض الواقع. فمنذ الإطاحة بمبارك، وتشكو الأحزاب العلمانية من أن الإسلاميين يتفوقون عليهم بسبب تنظيمهم الجيد، إلا أنهم لم يبذلوا أي جهد يذكر لإنشاء هياكل خاصة بهم من أجل المنافسة في الانتخابات. أيضا يبدو أن معظم الأحزاب السياسية العلمانية تعمل في القاهرة

منذ الإطاحة بمبارك، وتشكو الأحزاب العلمانية من أن الإسلاميين يتفوقون عليهم بسبب تنظيمهم الجيد، إلا أنهم لم يبذلوا أي جهد يذكر لإنشاء هياكل خاصة بهم من أجل المنافسة في الانتخابات. أيضا يبدو أن معظم الأحزاب السياسية العلمانية تعمل في القاهرة وغيرها من المدن الكبرى، وبذلك تترك بقية المدن للإسلاميين

وغيرها من المدن الكبرى، وبذلك تترك بقية المدن للإسلاميين. وثمة عائق آخر؛ وهو أن الأحزاب العلمانية حتى الآن لم تتمكن من وضع رسالة واضحة تروق للجماهير. في الواقع، توحي محادثاتي الأخيرة مع القادة العلمانيين بأنهم راضين تماما، معتبرين أن المصريين سيصابون بخيبة أمل من أداء الأحزاب الإسلامية، وسيتحولون تلقائيا إلى دعم الأحزاب العلمانية. ومع ذلك، فإن نتائج الاستفتاء تشير إلى أن الناخبين الذين لا يدعمون الإسلاميين قد لا يقبلون بالمعارضة العلمانية على حد سواء، وربما يمتنعون ببساطة عن التصويت. وأخيرا، فإن أحزاب المعارضة، على الرغم من تبجح قادتها، تبدو أنها لا تثق في قدرتها على المنافسة وتكرس جهودها للوصول إلى المحاكم لإلغاء نتائج الانتخابات، بدلا من التحضير للانتخابات الجديدة التي ستجرى قريبا.

عمومًا، تعاني الأحزاب الإسلامية من مشاكلها الخاصة. لكن إنجازات حكومة مرسي ضئيلة منذ وصوله إلى السلطة، وتكرس وقتا طويلا لسياسة صياغة الدستور بدلا من وضع سياسات للتعامل مع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الهائلة في البلاد. وصحيح أنه لم يكن لديها خيار سوى التركيز على السياسة، نظرا لهجوم المعارضة المستمر على الجمعية التأسيسية ومحاولاتها وقف صياغة الدستور الجديد، لكن تظل الحقيقة أن معظم المصريين لم يشعروا بأي تغييرات ملموسة في المشاكل التي تؤثر على حياتهم اليومية. كما أن الإعلان الدستوري، الذي أصدره مرسي، والذي يحصن قراراته ضد أحكام القضاء، أثار قلق العديد من المصريين من الزحف نحو الفاشية. وأخيرا، بدأت تظهر علامات فتنة داخلية كبيرة بين الإسلاميين، ليس فقط بين الإخوان المسلمين والسلفيين الأكثر تشددا، ولكن أيضا في صفوف جماعة الإخوان المسلمين والمحيطين بمرسي.

وبالتالي، فإن المعركة الانتخابية بين القوى الإسلامية والعلمانية تبدو أكثر توازنا مما كانت عليه قبل شهرين. لكن من غير المرجح أن تفوز الأحزاب العلمانية في الانتخابات، لكنها قد تحصل على ما يكفي من المقاعد ليكون لها تأثير حقيقي في البرلمان، وتجبر الرئيس مرسي وحزب الحرية والعدالة على احترام الدستور. وإذا كان هذا هو الحال، فما زال هناك أمل في أن

تسير مصر نحو مسار التحول الديمقراطي. ولكن عمومًا ستعجز الأحزاب العلمانية عن تحقيق نتائج جيدة في الانتخابات إذا لم تحافظ على وحدتها، وتتوقف عن تقويض بعضها البعض، وتتخذ خطوات أكثر جدية نحو إنشاء هياكل حزبية. ما لم يحدث ذلك، فقد تنزلق مصر نحو استبداد جديد، وتمتلئ الشوارع بالاحتجاجات وأعمال العنف.